



مجلة العلوم التربوية

تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة

إعداد

أ/ ام هاشم محمود محمد

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

أ.د/ عبد الرحمن أبو المجد رضوان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

أ.د/ عبد الناصر راضي محمد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

المستخلص:

تناولت الدراسة التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة، وهدفت الدراسة التعرف علي الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة، ماهيتها بما يتضمن(المفهوم، الاهداف، والاهمية) وكذلك المعايير المعتمدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي، التحديات التي تواجه التعليم الجامعي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة ونوعية الدراسة، كما توصلت الدراسة الي بعث القيادات الادارية والاكاديمية الي الجامعات المتطورة عالمياً للاستفادة وبنقل الخبرات الناجحة في هذا المجال وتعزيز المؤهلات والاستفادة من الاستراتيجيات التنفيذية التي يستخدمونها في توظيف الافكار واستثمارها، وتركيز الجامعات علي بناء الطالب علمياً وريادياً وذلك من خلال طرق التدريس التي تدعم استثمار الابحاث والافكار والمخترعات لتمكين الجامعات من ان تسهم في التنافسية العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التنمية المستدامة.

Abstract

A proposed vision for the development of university education in the light of sustainable development.

A study of the conceptual study of education, university study in the light of sustainable development, the intellectual and philosophical of sustainable development, its nature, including the general (concept, objectives, and importance) of sustainable development, The study also used the analytical descriptive approach that is commensurate with the nature and quality of the study. The study also concluded that administrative and academic leaders were sent to advanced universities globally to benefit and transfer successful experiences in this field, enhance qualifications and benefit from the executive strategies that they use in employing and investing ideas, and the universities focus on building the student. Scientifically and pioneering, through teaching methods that support the investment of research, ideas and inventions to enable universities to contribute to global competitiveness

Keywords: university education, sustainable development.

مقدمة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة الماضي اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، مما جعلها مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال ترشيد استخدام الموارد وحماية الإنسان والبيئة.

يعتبر الهدف التعليم الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مؤشراً رئيسياً لتقييم مدى التقدم في تنفيذ جودة التعليم في الجامعة، لما يملكه من غايات ومؤشرات ووسائل التنفيذ تجعل من الجامعات محرك أساسي في تنمية الموارد البشرية الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتقدم وتطور الدول من خلال إشباع رغباته، كإدماج مفاهيم مجالات التنمية المستدامة في المناهج التعليمية، وتحويل الحرم الجامعي إلي حرم صديق للبيئة، والالتزام بالممارسات المسؤولة، والتدريب علي قضايا التنمية المستدامة في سياق التعليم المستمر والدورات التدريبية التي تنظمها الجامعات وغيرها .

كما تلبي التنمية احتياجات البشر الراهنة، دون المساس بقدرة الاجيال القادمة علي تحقيق أهدافها، وتركيز علي النمو الاقتصادي المتكامل، والاشراف البيئي والمسئولية الاجتماعية والتي يجب أن يتم تحقيقها بحلول ٢٠٣٠م.

لقد أثرت التغيرات العميقة والمتسارعة في مجالات المعرفة، حيث يؤكد خبراء المستقبليات باعتبارها من ضروريات الاستباق والاستشراف للمستقبل والعمل علي مواكبة الحركة المعرفية والمهنية والتكنولوجية ومحاولة ايجاد إنسان مبدع قادراً علي المشاركة الفاعلة في تنمية والاستفادة من عوائدها ونتائجها فالتعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو ضرورة للتنمية المستدامة، ووسيلة لا عداد الافراد للعمل، والتكيف م عالم معقد ومتغير، وحل المشكلات المجتمعية المختلفة، وقوة دافعة في عملية تغير القيم والسلوكيات والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لا نجاح التنمية بفعالية، وتقع مسئولية تحقيق هذه الادوار علي مؤسسات المجتمع، ومنها مؤسسات التعليم الجامعي (عبدالعزيز سنهجي، ٢٠١٢)

للتعليم الجامعي دور حيوي في تلبية متطلبات التربية، حيث يعد الاداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع، وهو مطلب ضروري لكل منهما، فهو جوهرى بالنسبة للفرد لكونه حقاً من حقوقه، والحصول عليه يساعد في الحصول علي حقوق الأخرى، ويحسن من نوعية الحياة، كما أنه

اساسي لأي مجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، والعمل علي التنمية، ومن ثم فهو شرط مسبق لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع، وبالتالي تحديد ملامحه الحاضرة والمستقبلية (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٥)

تفرض المستجدات العالمية علي الجامعة الاسراع عجلة التنمية وتحقيقها بالإضافة الي ضرورة اعتماد علي الابتكار والابداع واعداد جيل من الخريجين المؤهلين لاحداث التنمية في المجتمع،

مشكلة الدراسة

تعتبر منظومة التربية متمثلة في الجامعات والمعاهد مطالبة بالأعداد لسوق العمل وتشجيع الطلاب علي العمل الريادي الحر من خلال وضع متطلبات جديدة تؤهلهم لسوق العمل من خلال هذه المنظومة، وهذا يؤكد الاهتمام بتطوير التعليم في مختلف دول العالم لما يعود به علي المجتمع من تنمية في مختلف المجالات لاسيما في الجانب الاقتصادي وتحقيق النهضة المتكاملة في جميع المجالات، حيث أصبحت تطوير التعليم الجامعي من محددات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وتشجيع هذا النوع من التعليم هو أحد استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول النامية، ويعد التعليم محورا أساسياً في تنمية ريادة الاعمال وتطوير التعليم من خلال المهارات المرتبطة بها والسمات العامة لها (دانية حسام الدين الخطيب، ٢٠١٥)

بالرغم من أهمية استثمار التعليم الجامعي لتنمية المستدامة الا انه ومازال هذا الاستثمار يقدم بشكل خافت حيث توصلت الدراسات ان تطوير التعليم في المناهج والانشطة، والبرامج الجامعية مازال ضعيفاً للغاية ومتفاوت بين مختلف المواد الدراسية وعلي مختلف المراحل الدراسية، مما يحول دون إرساء ثقافة التغيير صريحة موجهه كما اكدت دراسة (العتيبي، علي، ٢٠١٥) أن تطوير التعليم لم ينل في سن مبكرة قد يصل الي رياض الاطفال، ويمتد هذا الدور ليصل الي المراحل المتقدمة من التعليم الجامعي (منصور بن نايف، محمد فتحي، ٢٠١٥)

أن الجامعات عليها دور كبير في تأهيل هؤلاء الشباب، وتنمية مفاهيم التنمية المستدامة لديهم، وإكسابهم الخصائص الريادية التي تدفعهم وتشجعهم علي العمل الريادي، في الوقت الذي اهتمت فيه الجامعات العالمية وعدلت برامجها الدراسية وطورتها لا دخال مقررات خاصة لتطوير التعليم الجامعي (احمد الشميمري، وفاء المبيرك، ٢٠١١)

نجد أن الوضع في الجامعات المصرية بشكل خاص مازال يعاني من القصور الواضح في مفاهيم التنمية والتطوير، والتحديث وبالرغم كل الاهتمام من قبل الكثير من الدول في الوقت الحاضر الاهتمام الكافي في.(بسام سمير الريميدي، ٢٠١٨)

كما اكدت بعض الدراسات من غياب الاهتمام بالتعليم الجامعي المصري مما يفرض علي النظام التعليمية إعادة النظر في المناهج في الوقت الحاضر وتفعيل دور الجامعات للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع الريادية وخلق بيئة مواتية والعمل علي التحول نحو كونها جامعات ريادية فعالة في المجتمع في ضوء متغيرات العصر ومتطلبات التنمية (عبدالعزيز سنهجي)

الدراسات السابقة

١- دراسة (ماهر أحمد حسن محمد، ٢٠١١م)

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي آثار وانعكاسات عصر التدفق المعرفي علي الاعتماد المهني والتنمية المهنية المستدامة للمعلم، ووضع تصور مقترح للربط بين الاعتماد المهني والتنمية المستدامة للمعلمين في عصر التدفق المعرفي واستخدام الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة وتوصلت الدراسة الي وضع تصور مقترح لربط الاعتماد المهني بالتنمية المستدامة للمعلم من خلال تطوير منظومة اعداد وتدريب المعلم بحيث تتضمن الترخيص لمزاولة وتحسين الاداء الحالي للمعلمين والتغلب علي نقاط الضعف الموجودة في برامج الاعداد.

٢- دراسة (عبدالله حسون وأخرون، ٢٠١٥)

هدفت هذه الدراسة الي تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها علي القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الاطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجاري الشعوب المتقدمة ولتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية وتوصلت الدراسة الي ضرورة الاهتمام بالبيئة أساس التنمية ، حيث ان هدر واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية والتي هي اساس لاي نشاط زراعي أو صناعي ستكون لد اثار مضره بالتنمية بشكل عام ، ومفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة لاهمال التنمية للجوانب البيئية، فلا بد من ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب علي المشكلات ومحاولة ربط الابعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية

٣-دراسة(أحمد بن محمد الزائد وأشرف السعيد أحمد : ٢٠١٥)

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي ماهيه الاعتماد المهني للمعلمين وما معايير التي يقوم عليه، وماهيه التنمية المهنية المستامة للمعلمين، وبرز أساليبها وما التصور المقترح للتنمية للمعلمين في ضوء متطلبات معايير الاعتماد المهني واستخدام الباحثان المنهجة الوصفي بشقة الوصفي والتحليلي، لكونه أكثر ملاءمة لطبيعة البحث والانسب لتحقيق أهدافه وقاما الباحثان بتطبيق استبانة علي معلمي المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمحافظة جدة وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: أن العوامل المؤثرة علي اندماج المعلمين في برامج التنمية المهنية المستدامة جاءت بدرجة موافقة كبيرة من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية.

٤-دراسة (هاني محمد بهاء الدين ٢٠١٦م) :

هدفت هذه الدراسة الي لتحقيق هدف عام وهو بيان " اثر التحولات الاقتصادية والثقافية علي تطوير التعليم الجامعي بالتطبيق علي عينة من الشباب الجامعي المصري"، وما يتطلبه ذلك الهدف من تفرعات وتفصيلات سوسيو تربوية تخدم موضوع الدراسة، ابرزها: رصد واقع التعليم الجامعي المصري، وبيان اثر التحولات الاقتصادية والثقافية علي تطوير ذلك التعليم، وكفاءته الداخلية والخارجية. وعلي ضوء ذلك سعت لمعرفة التحولات في التعليم الجامعي المصري من خلال رؤية سوسيو تاريخية ، وكذلك الكشف عن التحولات الاقتصادية والثقافية والكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي. وكذلك البحث في التحولات الاقتصادية والثقافة والكفاءة الخارجية واعتمدت الدراسة علي المنهج الخلدوني (التاريخي النقدي المقارن) فهو منهج لا يقنع بالسرود الآلي للأحداث والوقائع، وانما يعمل علي نقدها وتفكيكها، وبرز الخصائص الفارقة في كل موقف تاريخي محلاً دور العناصر والقوي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك المنهج الاستطلاعي من اجل حصول العلم بالأمور الحقيقية الموجودة بالفعل عبر استطلاع آراء مجموعة من الشباب الجامعي في التعليم الجامعي وإمكان تطوير التعليم الجامعي. وخلصت الدراسة الي رؤية تطويرية من واقع التحولات والتعليم الجامعي للتعليم الجامعي.

وبذلك يكون التساؤل الرئيسي التي تسعى اليه الدراسة الحالية : السيناريوهات المقترحة

لتطوير التعليم الحامعي في ضوء التنمية المستدامة

لذا فان مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤلات الآتية

- ما الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة؟
- ما المعايير المعتمدة لتطوير للتعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما ابرز التحديات التي تواجه تطوير التعليم الجامعي ؟
- ما التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة ؟

أهداف الدراسة

- التعرف علي الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة .
- التعرف علي المعايير المعتمد لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة.
- ما التحديات التي تواجه تطوير التعليم الجامعي .
- ما الاجراءات لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلي :-

- ❖ أهمية موضوع تطوير التعليم الجامعي، وما يمكن أن يقدمه من اسهامات جوهرية في العديد من حل المشكلات الاجتماعية المزمنة.
- ❖ الدور الجوهري الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في تفعيل البرامج التنموية لدي طلابها من خلال أدورها التعليمية والبحثية والاجتماعية، وبما تملكه من امكانيات تنظيمه ومؤسسية.
- ❖ حيوية وحدائة الموضوع حيث يتناول موضوعاً جديداً ينص علي إعداد جيل قادر علي المنافسة في سوق العمل كما تولية الاديبيات التربوية اهتماماً كبيراً كمدخل تطويري للتعليم الجامعي التقليدي .
- ❖ قد تعالج الدراسة الحالية العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع عن طريق تفعيل برامج تنموية كوسيلة فعالة في تكامل وظائف الجامعة، وتنمية المهارات لدي الطلاب والباحثين، لتحقيق متطلبات التنمية من خلال التعليم الجامعي

- ❖ تتناول الدراسة موضوعاً وثيق الصلة بمستقبل الوطن، وهو وصول الجامعات المصرية الي تحقيق متطلبات التي تسعى اليه الدولة، مما ينعكس علي ارتقاء المجتمع وتقدمة .
- ❖ تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة المرحلة التي تتناولها، وهي التعليم الجامعي التي هي قمة الهرم التعليمي، والمدخل الرئيسي للوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع.
- ❖ قد تساعد الدراسة صانعي القرارات والقيادات الجامعية في تعزيز العلاقة بين الجامعات وقطاعات المجتمع من خلال تفعيل التنمية المستدامة .
- ❖ تفيد الدراسة الحالية في عمل شراكة بين المسؤولين في بعض المؤسسات الاقتصادية في دعم الثقافة التطوير والتنمية، وتبادل الخبرات والمنافع فيما بينهم وبين الجامعات .

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية علي المنهج الوصفي والذي يعني " مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا علي جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلي نتائج وتعميمات عن موضوع الدراسة وفي هذا الإطار يتم استخدام المنهج الوصفي في وصف ومعالجة البيانات والمعطيات الخاصة في التعرف علي التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة فإنه لا يقتصر علي جمع البيانات وتدوينها بل يتضمن التفسير والتحليل المتصلة بموضوع الدراسة، فالمنهج الوصفي بما يشتمل عليه من خطوات علمية ومنهجية هو انسب المناهج لموضوع الدراسة الحالية .

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الاتي

الحدود الموضوع : اقتصرت هذه الدراسة في البحث " علي التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة ، وذلك من خلال التعرف علي الاطار الفكري الفلسفي للتنمية المستدامة ، معايير المعتمدة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي في مصر ، التحديات التي تواجه تطوير التعليم الجامعي ، ، ثم السعي لوضع أهم المقترحة لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة.

الحدود المكانية : تحددت الدراسة جغرافيا بمؤسسات التعليم الجامعي المصري.

مصطلحات الدراسة

سوف تبين الدراسة المصطلحات التالية

التنمية المستدامة : sustainable development

تعرف التنمية المستدامة إجرائياً في هذه الدراسة علي انها: " هي عملية متعددة الابعاد ومتنوعة المجالات لا نجاز العمل والقيام به وفق لمعايير وشروط واجب توافرها مسبقاً لكافة القطاعات والتجديد من اجل ضمان مستوي معيشة افضل للأجيال القادمة لتحقيق التطبيق الفعال والناجح".

مفهوم التعليم الجامعي

التعليم اصطلاحاً : هو كل ما يطرأ علي السلوك بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية، تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد علي التعامل مع المحيط الخارجي، التي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد علي تحقيق احتياجاته ومتطلباته، وقد أدت التطورات في المفاهيم ولاسيما بعد ظهور نظرية رأس المال البشري إلي تطور النظرة إلي التعليم ، بتعليم ، بحيث أصبح يعرف بأنه نشاط اقتصادي عقلائي سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلياً وسلوكياً ومعنوياً واجتماعياً وفكرياً وأخلاقياً، ويجب أن يتم بعيداً عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى للتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملوها الفرد (نادية تاهمي، ٢٠١٧).

كما ورد تعريف التعليم في موسوعة المعارف التربوية أنه: " ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلي المستقبل، وتسمي العملية بالاتصال " ونتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد علي مواقف ومعرفة متجددة، فإن الحصول علي تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية، ويمكن أن تكون الوسائل التعليمية والتكنولوجية من العوامل المهمة في زيادة فعالية عملية الاتصال (خديجة عبدالحميد المهري، ٢٠١٧).
فالتعليم في كل اشكاله ضروري للتنمية المستدامة، يسهم بشكل إيجابي في مواجهة مشكلات الفقر، والبيئة وتحسين التغذية ، ويعتبر عاملاً مهماً للتماسك الاجتماعي من أجل التنمية المستدامة فهو يكشف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاستدامة .

النظر للتعليم كوسيلة لإحداث تغييرات في نظم القيم وانماط السلوك، لتحقيق التنمية المستدامة، نشر المعرفة والمهارات الضرورية لتعزيز الانتاج المستدام والمساعدة علي مساندة التغييرات في القطاعات الأخر المرتبطة بالاستدامة(جوستاف، و لوبيزأو سيبينا٢٠٠٢)

خطوات السير في الدراسة :

كي تحقق الدراسة الحالة أهدافها المرجوة، وللإجابة عن أسئلتها، سارت الدراسة وفق للخطوات الآتية

١- المحور الأول- الذي يجب عن التساؤل الأول للدراسة بعنوان: الاطار الفكري والفلسفي لتنمية المستدامة

٢- المحور الثاني:- الذي يجب عن التساؤل الثاني للدراسة بعنوان: المعايير المعتمدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي بالتعليم الجامعي

٣- المحور الثالث :- يجب عن التساؤل الثالث للدراسة بعنوان: التحديات التي تواجه التعليم الجامعي

٤- المحور الرابع:- يجب عن التساؤل الرابع للدراسة بعنوان: خلاصة نتائج الدراسة والاجراءات المقترحة لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة.

الاطار النظري للدراسة

المحو الاول : الاطار الفكري والفلسفي لتنمية المستدامة

ويعرض هذا المحور الاطار الفكري وفلسفي لتنمية المستدامة من حيث المفهوم، والاهمية، الاهداف.

أولاً:- مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: خطوط عريضة توجه المؤسسة نحو المهام التي يجب أن تقوم بها للعمل علي الاستدامة فهي ليست هدفاً نهائياً يتم تحقيقه ثم يبحث عن هدف اخر وهكذا، ولكنها عملية اجتماعية أخلاقية للبحث والتقصي، للتعلم والتنمية (محمد شمس الدين زين ٢٠٠٨م).

كما يذكر في مجال دمج مفهوم التنمية المستدامة في المناهج أنه : من الطبيعي أن تواكب المناهج الدراسية التغييرات العلمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحاصلة علي المستوي

الوطني وعلي المستويين الإقليمي والعالمي وقد اصطلح علي تسمية ما يتم إدخاله إلي المناهج من معارف وقيم ومهارات إجرائية في شتي الميادين العلمية والثقافية والاجتماعية بالتجديدات التربوية التي منها التنمية المستدامة(نادية حسين العفون، ألاء فايق حبيب حمودي : ٢٠١٨)

(ب) مفهوم التنمية المستدامة في إطار التعليم الجامعي

- إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لاهتمامات المجتمع .
- تشجيع التعليم المستمر ، تنمية ثقافة المواطنة، وإعطاء قيمة للقيادات الاجتماعية.
- تشجيع التغيرات المحلية، وزيادة تهذيب الاهتمام بالذاتية الاجتماعية، والبعد الكيفي للحياة الاجتماعية.
- تحريك المجتمع بجهود مكثفة من أجل تخفف حدة الفقر، تنمية الجوانب الجمالية والاستخدام المبدع للخيال
- الوصول إلي مرحلة تكون فيها إمكانية التغير والرغبة الحقيقية للتغيير مرتبطة بالمشاركة النشطة وفي صالح المستقبل المستدام للجميع.(جوستافو لوبيز أوسبينا ٢٠٠٠)

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة :

تتبن أهمية التنمية المستدامة من خلال الاتي:(هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون ، ٢٠١٥م)

- ١-تحسين القدرة الوطنية علي إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكل فئات المجتمع.
- ٢-احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الانشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الاضرار بها فضلاً عن تعزيز الوعي البيئي لدي سكان وتنمية أحساس الفرد بالمسؤولية الملقاة عليه تجاه المشكلات البيئية.
- ٣-ضمان أدرج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزاف أو تدميره
- ٤- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف أبناء المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط أنمائي شامل وسليم.

- ٥- أعلام الجمهور وتوعيتهم بما يواجهون من تحديات لضمان المشاركة في الحفاظ علي البيئة.
- ٦- التركيز بوجه خاص علي الأنظمة الاقتصادية المعرضة للأخطار سواء أكانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو التلوث.
- ٧- رفع مستوي المعيشة، ومعالجة مشكلة الفقر وسد احتياجات الانسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني.
- ٨- الاستعمال الكفء للطاقة وخفض الاثار المترتبة عن استعمالها السيء.
- ٩- علي كل جيل أن يحافظ علي نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فمن حق كل جيل أن يرث أرض مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.
- ١٠- ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادية (ضياء أحمد الكرد: ٢٠١٨)

ثالثاً : أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تهدف إلي التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنظمة هي : نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلي التحسين المستمر في نوعية الحياة، والقضاء علي الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع وتحسين إنتاجية الفقراء، والانضمام في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع (مأمون أحمد محمد النور، ٢٠١٥م) .

وتسعي التنمية المستدامة إلي تحقيق جملة من الاهداف وهي (ابو مساعد، مريم أحمد علي ٢٠١٥م)

- اضافة مشاكل الحياة الحقيقية التي تواجه المجتمعات الي المناهج الدراسية ومعالجتها .
- كيفية التأثير علي الانظمة واتخاذ القرارات
- وضع مؤشرات لقياس نجاح تضمين التعليم من أجل التنمية المستدامة
- تمكين الطلبة من القدرة علي تخيل المستقبل وتطبيق المناهج النظرية للاستدامة من أجل حل المشاكل بعد تحديدها .

- بناء قدرات الافراد بما يخدم التنمية المستدامة ونشر الوعي الشعبي اللازم لأحداث التغييرات اللازمة للوصول الي الاستدامة .
- تزويد البلدان بفرص وأدوات جديدة لإصلاح التعليم .
- تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان .
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد .
- تحقيق نمو اقتصادي تقني .

كما تهدف التنمية المستدامة إلي تحقيق ثلاث أهداف (محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شانلي ، ٢٠٠٧ م .)

- الاهداف الاقتصادية: وتشمل (النمو - الكفاءة - الثبات)
- الأهداف الاجتماعية: وتشمل (العدل - التماسك الاجتماعي - المشاركة- الهوية الثقافية) .
- الاهداف البيئية : وتشمل (بيئة سليمة للبشر - استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة وغير متجددة)

المحور الثاني: المعايير المعتمدة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي

تعرف المعايير هي : عبارات عامة تصف ما يجب أن يصل إليه المتعلم من معارف ومهارات وقيم، نتيجة لمروره بموقف تعليمي معين. (عقيل محمود رفاعى ٢٠١٠ م.)
وتعرف أيضاً: بأنها سلسلة من المواصفات القياسية المتفق عليها والتي تصورها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد والتي ينبغي توافرها فى النظام التعليمي للتأكد من أن المخرجات تحقق الرغبات المطلوبة وتحقق توقعات المجتمع. (أحمد حسين عبد المعطى ٢٠٠٩ م)
ويرى العديد من الباحثين أن مفهوم الاعتماد

يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأن الاعتماد ظهر كنشاط وطنى فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٦م، عندما أجمعت أربعة جمعيات تعليمية إقليمية وبعض ممثلى مجالس الامتحانات على تقديم خطة لصياغة عبارات مشتركة لمعايير القبول. (رانيا الغزاوى، ٢٠٠٩ م)
ويعنى الاعتماد لغة :

(الموافقة) واعتمد الشئ أى (وافق عليه)، ويعنى المصطلح باللغة الانجليزية Accreditation إقرار أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد

أن توفرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى (إعطاء تقييم للمؤسسة، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة).

يقصد بالاعتماد بصفة عامة (الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بمثل هذه المهمات .

هو الاعتراف الذي يتم منحه من هيئة ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لمدرسة أو كلية أو جامعة أو معهد ما، والتي تثبت أن برامجها تتفق مع معايير معترف بها قومياً أو عالمياً، وأن هذه المؤسسة تمتلك بالفعل نظاماً لضمان الجودة التعليمية وإمكانات تطبيقه، وتعمل على التحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية والعملية المستمرة وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة مثل هيئة (ديكسل العالمية).

والمعيار فى الاعتماد:

هو نشاط مؤسسى علمى موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها. (أحمد إبراهيم أحمد ٢٠١٣ م)

(أ) الاعتماد فى التعليم :

يعتبر من أقدم وأهم آليات ضمان الجودة، من خلال كونه عملية لمراقبة الجودة وضمانها فى التعليم، ويكون نتيجة للتفتيش أو التفتيش، أو كليهما معاً، ويتم من خلاله التعرف على أن المؤسسة التعليمية، أو أن برامجها تلبى المعايير الدنيا المقبولة، وهو الحصول على شهادة الاعتماد من قبل هيئة محلية أو إقليمية أو دولية، لتحقيق معايير هذه الهيئة. (ناصر بن سعود الرئيس، ٢٠١٦م)

مما سبق ينضح أن : هناك نقاط مشتركة فى تعريف مصطلح الاعتماد فهو بمثابة وسيلة لتقويم المؤسسات التعليمية وتوجيهها للتحسين المستمر بما يضمن جودة العملية التعليمية بكاملها من خلال حصول هذه المؤسسات على شهادة الاعتماد. مقابل استيفاء تلك المعايير.

(ب) الخصائص والمميزات التي تتسم بها معايير الجودة والاعتماد:- (المياء محمد أحمد،

تقديم سعيد إسماعيل على ٢٠٠٩ م)

١- الشمولية، بحيث يتناول جميع جوانب العملية التعليمية والتربوية.

- ٢- الموضوعية، وعدم التميز بعناصر المنظومة التعليمية.
- ٣- المرونة والمواءمة بين محتوى المعايير وبين تنوع الظروف البيئية والجغرافية.
- ٤- توسع نطاق المعايير، بحيث يشمل احتياجات المجتمع وطموحاته.
- ٥- المراجعة المستمرة للمعايير الموضوعية.
- ٦- التقنين والقابلية للقياس.
- ٧- التعبير عن وجهات نظر متعددة.
- ٨- اتفاق المعايير مع القيم والأخلاقيات السائدة فى المجتمع.
- ٩- إجرائية المعايير بحيث تعبر عن الآليات الممكنة لتحسين الأداء المؤسسى.
- ١٠- قومية المعايير، بحيث تخدم المصالح الوطنية العليا.

(ج) أنواع الاعتماد بالتعلم الجامعى فى ضوء التنمية المستدامة:

توجد ثلاثة أنواع للاعتماد الجامعى كالاتى:

١- الاعتماد المؤسسى :

الاعتماد هو استيفاء المؤسسة التعليمية المعايير المحددة لجودة أرائها المتمثلة فى (Evidences) مختلف المجالات، وذلك استناداً إلى الشواهد والأدلة وقواعد البيانات والمعلومات المتاحة، والوثائق وغيرها. (أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق)

٢- الاعتماد الأكاديمى:

كما يعرف الاعتماد الأكاديمى بأنه

هو المكانة العلمية التى تحصل عليها الجامعة أو المؤسسة التعليمية أو البرامج والمقررات الأكاديمية بها، بعد استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة لدى المؤسسات التعليمية والتربوية التى تقوم بإجراء الاعتماد الأكاديمى. (عبد المحسن بن أحمد العصيمى، تحرير ضياء الدين زاهر ،

(٢٠١٢م)

٣- الاعتماد المهني :

يعرف الاعتماد المهني بأنه صيغة أو شهادة للمؤسسة أو برنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية والجمهور المستهدف. (أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سابق)

تصنيف الاعتماد وفق صفته وموضوعه إلى (جمال على الدهشان ٢٠٠٧م).

أ- تصنيف الاعتماد وفق صفة الاعتماد ويشمل عدة أنواع:**١- التقويم أو الاعتماد**

يقصد بالتقويم جودة البرامج أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في ضوء معايير سابقة متفق عليها ويكون الالتزام بهذه المعايير اختيارياً للحصول على اللقب من الجهات المانحة للاعتماد.

٢- الشهادة أو الإجازة المهنية :

شهادة تمنح للمؤسسة أو الفرد في ضوء امتلاكها برامج تتوافر فيها المعايير المتفق عليها.

٣- الترخيص والتصريح :

منح الفرد أو المؤسسة التصريح لممارسة مهام صغيرة على درجة ملاءمة من الكفاءة مثل الترخيص لاستخدام برامج أو تعليم للقيادة أو الحاسب الآلى.

٤- الاعتراف المؤسسي المحلى:

الاعتراف هو الذى تمنحه عادة الحكومات المحلية للمؤسسات التعليمية.

٥- المعادلة:

آلية داخلية بأى جامعة لتسهيل انتقال الطلاب بين الجامعات.

ب- تصنيف الاعتماد وفق موضوع الاعتماد:

١- **الاعتماد المؤسسي:** ويشمل الأكاديمي والمهني.

٤- **الاعتماد التخصصي:** ويختص بالبرامج الأكاديمية المتخصصة للمؤسسة .

مما سبق يتضح :

أن هناك ترابط وثيق بين الأنواع الثلاثة حيث إن كلاً منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية وأن الاعتماد مطلب أساسى وسابق للاعتماد المهنى.

فوائد تطبيق معايير الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعى في ضوء التنمية المستدامة :

إن تطبيق معايير الاعتماد على المؤسسات التربوية والجامعات يمكن أن يحقق الفوائد الآتية (عبد المحسن بن أحمد العصيمى، تحرير ضياء الدين زاهر ، ٢٠١٢م)

أولاً: بالنسبة للمواطنين:

ضمان وجود تقويم خارجى للمؤسسات التعليمية وتحسين الخدمات المهنية المتاحة للجمهور.

ثانياً: بالنسبة للطلبة:

المساعدة فى نقل وحدات البرامج الدراسية فيما بين المؤسسات التعليمية أو فى قبول الطلبة فى برامج الدراسات العليا، وتعزيز سمعة المؤسسة أو البرنامج المعتمد.

ثالثاً: بالنسبة لمؤسسات التعليم العالى:

و الاعتماد حافزاً للتقويم الذاتى، و تحسين نظام المؤسسة وبرامجها وتعزيز سمعة المؤسسة.

رابعاً: بالنسبة للمهن:

هو إتاحة الفرصة للممارسين للمهنة المشاركة فى وضع المتطلبات وشروط الإعداد لدخول المهنة والإسهام فى وحدة المهنة من خلال الجمع بين الممارسين والمدرسين، والطلبة فى نشاط واحد.

فمن خلال تحليل معايير الاعتماد والجودة يمكن التركيز على بعض المعايير**وتدعيمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعى ومن هذه المعايير :**

- معايير خاصة بتحسين الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق أهداف التنمية المهنية المستدامة.
- معايير خاصة بتوظيف الموارد المادية والبشرية ببيئة التعليم الجامعى وتنميتها.
- المناخ الخاص ببيئة التعليم الجامعى .
- معايير المشاركة المجتمعية.

- القيادة والحوكمة الجامعية .
- توكيد الجودة والمساءلة.
- المقررات الجامعية .

وذلك من خلال الاستفادة من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فمن المهم التأكيد على أن التعليم الجامعي يجب أن يسعى لتحقيق هدف أساسي هو "تنمية مهارات الحياة من أجل المستقبل" وأن تكون التنمية المستدامة في صميم وقلب كل الأنشطة التي تتم في المؤسسة التعليمية وأن يظهر تأثيرها في كل مناهجها الدراسية والأنشطة التعليمية والممارسات الإدارية، وأن تعمل على تنمية المجتمع المحلي تنمية لها صفة الديمومة طالما هناك حياة(محمد شمس الدين زين ٢٠٠٨ م.)

- أن يستخدم طائفة عريضة من الأساليب التعليمية التشاركية المصممة بطريقة تلائم المتعلم، والتي تركز علي العمليات ، وفضلاً عن الأساليب التقليدية ينبغي أن تشمل طائفة هذه الأساليب ضمن أشياء أخرى: المناقشات ورسم الخرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي، وتوضيح القيم والمحاكاة، ووضع النماذج المعلومات والاتصالات والدراسات الاستقصائية، ودراسات الحالات.

- أن تكون مدعوماً بمواد تدريس ملائمة من قبل المنشورات المتعلقة بالمنهجيات وعلوم التربية وبالتدريس وبالكتب والوسائل البصرية، والنشرات، ودراسات الحالات، والممارسات الجيدة والوسائل الالكترونية السمعية والبصرية(زهرة عباس ٢٠٢٠).

- تطوير التعليم ومناهجه في ضوء مبادئ التنمية المستدامة للمجتمع (بيئية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية)

- تشجيع المشاركة المجتمعية نحو قيم العدالة والانصاف والمساواة المجتمعية .

- تعزيز المسؤولية البيئية: دراسة المشاكل البيئية والتغيرات المناخية وكيفية الحفاظ علي الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام .

- التمكن الاجتماعي والثقافي، وتعزيز التنوع الثقافي والإرث التاريخي للمجتمع .

- فالجامعات التي تعمل علي تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال مناهجها المقدمة وأبحاثها وإعدادها لطلاب مؤهلين لان يصبحوا مواطنين يشكون مجتمعاً سليماً بيئياً عادلا اجتماعيا واقتصاديا هي جامعات مستدامة(سوزان حسن، ٢٠١٦) .

المحور الثالث : التحديات التي تواجه التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية

المستدامة

يمكن أن يأخذ تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجامعات أشكالاً مختلفة، على سبيل المثال قد يكون حرم الجامعات نموذجاً يحتذي به في كيفية أن تكون الجامعة أكثر استدامة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، مثل انخفاض استخدام الطاقة، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض فواتير الطاقة، ولكن أيضاً إلى انخفاض استهلاك الوقود، وينطبق الشيء نفسه على مجالات مثل إدارة النفايات، وتؤدي التخفيضات في النفايات المنتجة إلى ضغوط أقل في التخلص منها.

ولهذا تمثل الجامعات قمة الهرم التعليمي ليس مجرد مونها آخر مراحل السلم التعليمي فحسب، بل لأنها تضطلع بمهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع وهي الطاقات البشرية من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً، وفعلاً، وانتماءات. (محمود عبدالمجيد عساف ٢٠١٥ م .)

ويمكن حصر مجموعة من الإشكاليات التي تواجه الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة

والمتمثلة في:-

١-التوجه غير المتوازن من قبل الجامعات في مجال البحوث النظرية علي حساب البحوث التطبيقية.

٢- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية بالإضافة إلي الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة مشاركة الجهات المانحة .

٣-اقتصار نشاط الجامعات على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة، مما يعطل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي وتحقيق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير وتنمية مشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية.

٤- عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل : حيث يرجع ذلك لضعف العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص وضعف الثقافة والبنية التحتية

المحور الرابع : نتائج الدراسة والإجراءات المقترحة

يشمل هذا المحور خلاصة نتائج الدراسة، وصياغة لبعض الإجراءات المقترحة لكيفية الاستفادة من التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ضوء التنمية المستدامة

أولاً: نتائج الدراسة

• معارضة الأكاديمين للتحويل الكامل للفكر التطوير بسبب سوء فهمهم للنتائج المرتقبة للتغيير أو الخوف من التأثير على القيم الأكاديمية، والقلق من دخول الجامعات للنظم السوقية وبالتالي افتقاد المثالية والنزاهة

• عدم استيعاب المعرفة والمهارات التنموية وعدم كفايتها وضعف أنظمة التدريب مما يعوق تطوير ريادة الموارد البشرية الإدارية والأكاديمية طلاب أو أعضاء هيئة تدريس أو إداريين.

• الافتقار إلى السياسات الداعمة وصعوبة الإجراءات والمتطلبات القانونية والتشريعية ، أو قد توضع إجراءات تعوق نجاح تطوير التعليم الجامعي.

• الوضع المالي والاقتصادي التي تواجه الجامعة خلال عملية التحويل للتغير وصعوبة الحصول على الأموال اللازمة للتمويل المشروعات الريادية، مما يشكل عائق في تعطيل الأفكار والمشروع الهامة والالتزام بالمسئولية الاجتماعية للجامعات.

• ضعف البيانات التمكينية ل وتنتضح في عدم الاستعداد للمجازفة، والخوف من الفشل، وإحراج الأفراد من الكشف عن الأفكار والمغامرة، وعدم توفر الأمن والاستقرار. (خالد محمد جميل، ٢٠١٤م)

• سوء المناخ التنظيمي والاحباط المبكر للأفكار الجديدة دون انتظار النتائج واستعجال تحقق الأهداف دون دراسة واعية أو تخطيط شبكي للمشروعات التنموية.

• ضعف التمويل والإخلال بالبنود التمويلية المدرجة بالعقود الموثقة للتحالفات القائمة مع مؤسسات الأعمال قبل اكتمال المشاريع وهو ما يؤثر على بقية الأهداف.

• ضعف شبكات الأعمال وصعوبة وجود شراكات وشبكات أعمال تسهم في تحقيق النهضة التنموية خاصة مع عدم توافر خريطة للمشروعات الحديثة

• ضعف كفاءة الكوادر البشرية الإدارية والأكاديمية العاملة بالتخطيط والتنظيم والرقابة نتيجة ضعف التأهيل العلمى، وانخفاض مستوى التدريب، وعدم رغبة العاملين في تطوير جداراتهم الريادية.

بعض الاجراءات المقترحة للاستفادة من تفعيل ريادة الاعمال بالتعليم

الجامعي في مصر

• التوجه الجاد نحو اجراء دراسات متعمقة لكيفية تطبيق إستراتيجيات التطوير من قبل الجامعات العالمية مع مراعاة التباين من خلال تحليلها في إطار بيئي وتحليل التجارب الناجحة التي يمكن أن تسهم في بناء الجامعات التي تقدم نفسها كجامعة تنموية قائمة على رصيد معرفي ضخم جاهز للاستثمار.

• تشجيع وتسهيل التواصل بين مؤسسات التعليم العالى وقطاع الأعمال، وإقامة الروابط التجارية، وتيسير نقل التكنولوجيا وتشجيع البحوث وتسويقها وتحويل براءات الاختراع إلى منتج اقتصادى.

• تقديم الدعم الفني والتسهيلات الممكنة للمشروعات المقدمة وتوجيه الرواد الأكاديمين سواء كانوا طلاب أم أعضاء هيئة تدريس وغيرهم للحصول على التمويل والتراخيص اللازمة ومنح المتقدمين منهم بالمشروعات فرص لقاء رجال الأعمال لتسريع تطبيق مشروعاتهم مع تطوير مساهمة القطاعات الانتاجية والقطاع الخاص في رعاية مبادرات ريادة الأعمال بالجامعات.

• استقطاب الأطراف الداعمة للتوجه على أن تكون لها نفوذ قوى يسمح لها بالدعم والمساندة مثل مؤسسات دعم مالي، أو المؤسسات السياسية، أو جامعات عالمية رائدة سابقة في هذا المجال، مما يضيف على رؤيتها ورسالتها المصداقية والثقة.

• إنشاء قاعدة معلومات بالمبادرات والمشاريع الناجحة الوطنية والإقليمية والدولية، على أمل أن يستفيد منها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في تحويل أفكارهم إلى مشروعات ومنتجات لها مردود اقتصادى.

• تركيز الجامعات على بناء الطالب علمياً وريادياً، وذلك من خلال تعميم المناهج والتخصصات التي تحقق ذلك الهدف، وكذلك من خلال طرق التدريس التي تدعم استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعات من أن تسهم في التنافسية العالمية الدولية.

- بعث القيادات الإدارية والاكاديمية إلى جامعات المتطوره عالمياً للاستفادة ونقل الخبرات الناجحة في هذا المجال وتعزيز المؤهلات والاستفادة من الاستراتيجيات التنفيذية التي يستخدمونها في توظيف الأفكار واستثمارها.
- تأسيس مراكز على مستوى كل الجامعات يضم المبدعين في مختلف التخصصات يولى مهمة دعم المنظمات الصناعية وقطاع الأعمال بالأفكار الجديدة واحتضانها لحين تصبح قادرة على العمل بشكل مستقل مع التنسيق بين الجهات المعنية لبحث سبل تحقيق أقصى استفادة منها.
- وضع إجراءات مهمة لتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاعات الصناعية و قطاع الأعمال، يأتي في مقدمتها تأسيس مجلس للتعاون بينهما، تضم هذه المجالس في عضويتها أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة وممثلين لتلك القطاعات.
- تشجيع القطاع الخاص والحكومي على تمويل وتنفيذ الأنشطة البحثية ذات المردود المباشر على القطاع، من خلال سياسات وبرامج محفزة، وتركيز دور الحكومة على بناء القدرات وتمويل الأنشطة الأساسية والإستراتيجية ذات الصلة بالاقتصاد.
- تأسيس هيئة استشارية تضم كبار علماء الاقتصاد والمستشارين من سواء جهات أكاديمية أو إدارية وأبرز رواد الأعمال في الدولة من أجل تقديم الخبرات اللازمة للنهوض بالجامعات ومتابعتها أثناء عمليات التحول.
- عمل ندوات تثقيفية في مختلف الجامعات المصرية لنشر الثقافة التتموية وكذلك التوعية بنتائج التوجه نحو الجامعة الريادية وأهمية دورها في تطوير الجامعات وتحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفة.
- وضع خطة قومية بمشاركة كل الجامعات المصرية ومراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية لدعم الابداع والابتكار.
- توثيق العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، مما يقتضي إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة للتقليل من حجم ما لا يطلبه سوق العمل منها، وفي الوقت ذاته العمل على تأهيل طالب التعليم العالي ليكون قادراً على خلق فرص العمل، عوضاً عن أن يكون مجرد باحث عن عمل.

المراجع العربية

١. ابو مساعد، مريم أحمد علي : درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بدرجة تحقق مؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التربية في الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٥م.
٢. أحمد إبراهيم أحمد، تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٣ م، ص٢٨.
٣. احمد الشميمري، وفاء المبيرك : "ريادة الاعمال، ط٢، الرياض، مكتبة الشقري، ٢٠١١
٤. أحمد بن محمد الزائدي واشرف السعيد أحمد: التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بالمدارس بمحافظة جدة في ضوء متطلبات معايير الاعتماد المهني، مستقبل التربية العربية، العدد٩٤، ابريل ٢٠١٥م.
٥. أحمد حسين عبد المعطى، الاعتماد المهني للمؤسسات التعليمية، القاهرة، دار السحاب، ٢٠٠٩ م، ص ٢١.
٦. بسام سمير الرميدي: "تقييم دورالجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الاعمال لدي الطلاب - إستراتيجية مقترحة للتحسين - مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس، مايو ٢٠١٨
٧. جمال على الدهشان، الاعتماد الأكاديمي : الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧م، ص٥٠.
٨. جوستاف، و لوبيزأو سبينا : مرجع سابق ص ص ٤١-٤٣ ٢٠٠٢
٩. جوستافو لوبيز أوسبينا : التعليم من أجل التنمية المستدامة التحدي العالمي والمحلي، مستقبليات، المجلد (٣٠)، العدد الاول
١٠. خديجة عبدالحميد المهري : معايير ضمان جودة التعليم العالي ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،
١١. دانية حسام الدين الخطيب : " أثر الريادة الاستراتيجية في تحديد التوجهات المستقبلية "دراسة حالة لجامعة الشرق الاوسط ،رسالة ماجستير ،غير منشوره، كلية ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط ٢٠١٢، ص٢

١٢. رانيا الغزاوي، ونعيم نصير، مرجع سابق، ص ٢٢.
١٣. رانيا الغزاوي، أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠٠٩ م، ص ٢١.
١٤. زهرة عباس : حو كمة الجامعات وأثرها علي جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص ص ١٣٢-١٣٣ ٢٠١٩/٢٠٢٠ م.
١٥. سعيد إسماعيل علي : "العدل التربوي وتعليم الكبار" عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٥.
١٦. سوزان حسن: التعليم الجامعي الهندسية المعمارية في العراق أحد ركائز التنمية المستدامة للمجتمع ، مجلة كلية الهندسة، جامعة النهرين، المجلد ١٩، العدد ١، ص ٣، ٢٠١٦.
١٧. ضياء أحمد الكرد: دور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية، بحث مقدم لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" كلية الاقتصاد والعلوم والاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية ص ١٠ ، ابريل، ٢٠١٨ .
١٨. عبد المحسن بن أحمد العصيمي، تحرير ضياء الدين زاهر، التخطيط الاستراتيجي، لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدول السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية نحو إضافة جديدة للتميز، (١٣٩ - ١٤٩)، ديسمبر، الجزء الأول، ٢٠١٢م، ص ص ١١٥ - ١٢١.
١٩. عبد المحسن بن أحمد العصيمي، تحرير ضياء الدين زاهر، التخطيط الاستراتيجي، لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدول السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية نحو إضافة جديدة للتميز، (٢٢ - ٢٤)، ديسمبر، الجزء الأول، ٢٠١٢م، ص ٧٧.
٢٠. عبدالعزيز سنهجي : " التربية الريادية في منظومة التربية والتكوين من أجل مقارنة منهجية لا رساء الكفاءة الريادية ، مجلة عالم التربية ، ص ص ٥٣٨ - ٥٣٩ ، ٢٠١٢.

٢١. عبدالعزيز سنهجي: " التربية الريادية في منظومة التربية والتكوين من أجل مقارنة منهجية لارساء الكفايات الريادية، مجلة عالم التربية ،المغرب ٢١ ع
٢٢. عبدالله حسون وآخرون: التنمية المستدامة، المفهم والعناصروالابعاد، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية (١) العدد (٦٧)، ص٣٣٨، ٢٠١٥م
٢٣. العدد٢٤،الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، ص ٤ديسمبر ٢٠١٧ .
٢٤. عقيل محمود رفاعي، الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر ومتطلبات تطبيقه في ضوء الاتجاهات المعاصرة تصور مقترح، المؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي) في الفترة من ٦ - ٧ فبراير، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠ م.
٢٥. لمياء محمد أحمد، تقديم سعيد إسماعيل على، نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ م ص،٣٣،٣٢.
٢٦. مأمون أحمد محمد النور: التنمية المستدامة والأمن والحياة، مجلة العلوم الأمنية، أكاديمية نايف العرب، المجلد ٦١، ص ص٥٧-٦٢، ٢٠١٥م .
٢٧. ماهر أحمد حسن:" الاعتماد المهني وعلاقته بالتنمية المهنية المستدامة للمعلم في عصر التدفق المعرفي، مجلة كلية التربية بأسيوط، المجلد (٢٧)، العدد(٢٠) الجزء (٢)، اكتوبر.٢٠١١م.
٢٨. محمد شمس الدين زين : تصور مقترح لتفعيل وتطوير دور كليات التربية في تحقيق التنمية المستدامة، في ضوء خبرات بعض الدول والمنظمات الدولية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (٢٠)، العدد (٤) كلية التربية، جامعة المنيا، ص، ص ١٤٧-١٥٧، سبتمبر ٢٠٠٨م .
٢٩. محمد شمس الدين زين، تصور مقترح لتفعيل وتطوير دور كليات التربية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء خبرات بعض الدول والمنظمات الدولية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (٢٠)، العدد (٤) كلية التربية- جامعة المنيا، سبتمبر ٢٠٠٨ م، ص ص ١٤٧ - ١٥٧.

٣٠. محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي، التعليم والتنمية، القاهرة، مكتبة الانجلو، المصرية، ٢٠٠٧م .
٣١. محمود عبدالمجيد عساف: دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، جرش للبحوث والدراسات المجلد ١٦، العدد الاول، فلسطين، ص ٣٦٦، ٢٠١٥ م .
٣٢. منصور بن نايف، محمد فتحي: " الوعي بثقافة ريادة الاعمال لدي طلاب جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها " دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، كلية التربية ، جامعة الازهر ١٦٢، ٢٠١٥ .
٣٣. نادية تاهمي : دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة
٣٤. نادية حسين العفون، ألاء فايق حبيب حمودي : التدريب في اثناء الخدمة وفقاً للتربية من أجل التربية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٦٤-٦٦، ٢٠١٨ .
٣٥. ناصر بن سعود الرئيس، الاعتماد الأكاديمي، جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي "تصور مقترح" ، مجلة التربية وعلم النفس، العدد ٥٣، السعودية، ٢٠١٦ م، ص ص ٤٣-٦٠.
٣٦. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون : الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، ع ١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٤٧-٤٩، ٢٠١٥م
٣٧. هاني محمد بهاء الدين: تطوير التعليم الجامعي- التحديات الراهنة وازمة التحول، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، المانيا، ٢٠١٦م
٣٨. اليونسكو: "البحوث تحتل الصدارة في السباق العالمي نحو التنمية المستدامة " بيان صحفي لليونسكو في ١٠-١١-٢٠١٥م، باريس، منظمة اليونسكو ٢٠١٥.
٣٩. خالد محمد جميل : تحديد معوقات التحول نحو الريادية" دراسة استطلاعية في كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، مجلد(٦)، عدد(١١)، ٢٠١٤م.